

الاطار التشريعي للنظام الجبائي الجزائري

أولا : مصادر القانون الضريبي الجزائري :

الإطار التشريعي للنظام الضريبي الجزائري يتميز بتعدد القوانين والمراسيم التي تحدد طبيعة الضرائب والرسوم وكيفية تطبيقها وجبايتها. يعتمد النظام الضريبي في الجزائر على مجموعة من القوانين التي تنظم مختلف أنواع الضرائب، سواء على الأفراد أو الشركات. و يتمثل الإطار: التشريعي للنظام الضريبي الجزائري في ما يلي:

(1) الدستور:

يستمد القانون الضريبي الجزائري مشروعيته بالدرجة الأولى من الدستور، حيث تنص المادة 82 منه (دستور 2020) لا تُحدث أية ضريبة إلا بمقتضى القانون. و على ان كل المكلفين بالضريبة متساوون أمام الضريبة، ويحدد القانون حالات وشروط الإعفاء الكلي أو الجزئي منها. الضريبة من واجبات المواطنة. لا تحدث بأثر رجعي، أية ضريبة، أو جباية، أو رسم، أو أي حق كيفما كان نوعه. كل فعل يهدف إلى التحايل على مبدأ المساواة بين المكلفين بالضريبة، يعد مساسا بمصالح المجموعة الوطنية. يعاقب القانون على التهرب والغش الضريبي.

من خلال نص الدستور، يمكن استنتاج المبادئ والأسس التي تقوم عليها الضرائب في الجزائر كالاتي:

- ✓ مبدأ المساواة: وتتمثل في العدالة الأفقية أين يكون كل الأفراد متساوون أمام القانون الضريبي.
- ✓ مبدأ العدالة: ويعبر عنه بالمقدرة الضريبية أو التكليفية، أين يدفع المكلف مقدار الضريبة التي تتماشى مع دخله وهو ما يعبر عنه كذلك بالعدالة العمودية.
- ✓ مبدأ اليقين: وقد تم التعبير عن هذا المبدأ في نص الدستور بعبارة لا يجوز فرض أي ضريبة إلا بمقتضى القانون.
- ✓ مبدأ عدم رجعية القانون الضريبي: يعتبر القانون الضريبي فرعا من القانون الإداري، فينطبق عليه بذلك مبدأ عدم رجعية القانون الإداري بصفة عامة. وعليه يتم تطبيق القانون الضريبي بعد صدوره في الجريدة الرسمية.

(2) الاتفاقيات الجبائية الدولية:

تسمو المعاهدات والاتفاقيات الدولية على القوانين الأخرى، لذلك قامت الجزائر بإبرام العديد من الاتفاقيات الجبائية الدولية والمستمدة من نموذج منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديين. فأول اتفاقية جبائية دولية أبرمتها الجزائر كانت مع فرنسا بتاريخ 2 أكتوبر 1969 والمصادق عليها بواسطة الأمر رقم 24-70 في 12 مارس 1970، وتخص هذه الاتفاقية الضرائب المباشرة، الضريبة على التركات، حقوق التسجيل وحقوق الطابع، وتهدف إلى:

- تفادي لأقصى حد ممكن حالات الازدواج الضريبي.
- وضع قواعد التعاون المتبادل فيما يخص الوعاء الضريبي والتحويل.

(3) القوانين الجبائية:

وضع المشرع الضريبي ستة قوانين توجيهية متعلقة بكيفية تطبيق الضرائب والرسوم على حسب تعدد واختلاف أوعيتها والحوادث المنشأة لها، بما فيها تخصيص قانون لأهم الإجراءات الجبائية كما يلي:

- ✓ **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة:** يتضمن مجموعة من المواد القانونية المنظمة للضرائب المباشرة وبعض الرسوم التي تشبه إلى حد ما الضرائب المباشرة، ولقد تم تقسيم هذا القانون إلى أبواب مصنفة حسب الجهة المستفيدة من حصيلة الضرائب، ويمكن تلخيص ذلك كما يلي:
- **الضرائب المحصلة لفائدة الدولة:** وتتمثل في الضريبة على الدخل الإجمالي، وأيضا الضريبة على أرباح الشركات.
- **الضرائب المحصلة لفائدة الجماعات المحلية:** وتتمثل في الرسم على النشاط المهني، أين توزع حصيلة هذا الرسم على البلدية والولاية، وكذلك صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية.
- **الضرائب المحصلة لفائدة البلديات دون سواها:** وتتمثل في الرسم العقاري، رسم التطهير والرسم على الذبح.
- **الضرائب المحصلة لفائدة حسابات التخصيص الخاص:** يتضمن هذا الباب الضرائب التي تذهب حصيلتها إلى مجموعة من الهيئات بما فيها حسابات التخصيص الخاص، كالصندوق الوطني للسكن وغرف الصناعة والحرف التقليدية. وتتمثل الضرائب المدرجة في هذا الباب في الضريبة الجزافية الوحيدة وكذا الضريبة على الأملاك .

✓ **قانون الضرائب غير المباشرة:** يتضمن قانون الضرائب غير المباشرة مجموعة من الرسوم على:

- بعض المنتجات كرسوم المرور على المواد المستودعة وكذلك التعريفات المطبقة على المشروبات بمختلف أنواعها والمواد التي تدخل في تصنيعها.
- التعريفات المتعلقة بالتبغ من نقل وزراعة وبيع.
- رسوم الضمان والتعيير الخاصة بالذهب الفضة والبلاطين.
- الرسم الصحي على اللحوم.
- رسم استعمال آلات الاستقبال الإذاعي التلفزيوني .

✓ **قانون الرسوم على رقم الأعمال،**

✓ **قانون حقوق التسجيل**

✓ قانون حقوق الطابع

✓ قانون الإجراءات الجبائية.

(4) التشريعات المكملّة: وهي قوانين مرتبطة بالقطاعات التي لها علاقة بالاقتصاد الوطني كقانون الاستثمار، الجمارك، المؤسسات المالية.

(5) النصوص التنظيمية: وتتمثل في الأوامر التنفيذية، القرارات، المناشير والتي تشرح وتسهل تطبيق القانون الجبائي على أحسن وجه.

(6) الأعراف والأحكام الاجتهادية: هي بعض الأحكام التي جاءت من أجل سد بعض الثغرات القانونية على غرار القرارات الصادرة عن مجلس الدولة.

(7) تعليمات مُفصّلة: وهي تعليمات تصدرها الإدارة الجبائية تشرح فيها بدقة كيفية تطبيق قانون المالية ويتم إرسالها للإدارات المعنية.

ثانيا-الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية الجزائرية: تعتمد وزارة المالية على مقارنة تنظيمية وفقا لأهمية الأقاليم المحلية، وذلك بالنظر لشساعة الحيز الجغرافي للدولة الجزائرية، فتم تقسيم الإدارة الجبائية على مستويات مركزية، جهوية، ولائية ومحلية كما يلي:

✓ على المستوى المركزي: المديرية العامة للضرائب، وكذا مديرية كبريات المؤسسات.

✓ على المستوى الجهوي: هناك تسعة مديريات جهوية على كافة التراب الوطني.

✓ على المستوى الولائي: تتواجد على مستوى كل ولاية مديرية ولائية للضرائب تعنى بتطبيق التشريع الجبائي داخل إقليمها.

✓ على المستوى المحلي: تتواجد مصلحتين قاعديتين على مستوى كل دائرة هما: مراكز الضرائب(CDI) التي تعنى بالملفات الجبائية للخاضعين لنظام التصريح الحقيقي على المستوى الولائي، والمراكز الجوارية للضرائب(CPI) على المستوى البلدي والتي بدورها تعنى بتسيير ملفات الخاضعين لنظام الضريبة الجزافية الوحيدة وضريبة الدخل الاجمالي.